حواشي تفسير "دراسة منهجية مقارنة"

محمد مجلي أحمد ربابعة*

ملخص

عمد البحث إلى دراسة حواشي تفسير الكشاف المطبوعة، والتي اختصت بجوانب مختلفة منه، فقام بحصرها، ودراستها واحدة تلو الأخرى، والمقارنة بين المتقارب منها، ومن ثم لفت النظر إلى مواطن النقص في بعضها، فبدأ بالتي شرحت شواهد الكشاف، وهما حاشيتان؛ الأولى لمحب الدين أفندي، و الثانية لمحمد عليان المرزوقي، فعرف بهما وبسبب تأليفهما، ووصف كل واحدة منهما، مع بيان المنهج بالأمثلة و التحليل، والمقارنة بينهما، وثنى بالحواشي التي تناولت مادة التفسير، من عقيدة و بلاغة و لغة و نحو و غريب، والحاشية التي خرجت الروايات و الآثار، وسلك معها ذات الطريق المتقدم، وهدف من ذلك إلى الوقوف على أهمية مثل هذه الدراسات في رفد مكتبة التفسير بالمفيد الذي قد يغفل عنه كثير من الدارسين.

الكلمات الدالة: تفسير القرآن، مناهج المفسرين، شرح شواهد الكشاف، تخريج الحديث.

المقدمة

الحمد الله الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى، والصلاة و السلام على نبي الهدى، وآله و صحبه، وعلى من سار على دربهم و اقتفى، وبعد؛

فإن من المعلوم أن تفسير الكشاف قد كثرت عليه الحواشي، حتى بلغت الخمسين، منها ما أختص بجانب معين من الكشاف، ومنها ما تناوله من جميع جوانبه، وقد من الله على بعضهم فأتم ما ابتدأ، ومنهم من اخترمته المنية قبل ذلك، ومن تلك الحواشي ما طبع فرأى النور، ومنها ما يزال رهين الرفوف، فمما طبع و اطلعت عليه خمس من الحواشي التي استوعبت التفسير كاملاً، اثنتان في شرح الشواهد، واثنتان في تتبع اعتزال الزمخشري على وجه الخصوص، وانضاف إليها بلاغته وبيانه، وواحدة في تخريج الآثار.

ولما لم أقف على تأليف مستقل يشحذ همم الباحثين لدراسة حواشي الكشاف، رأيت من الواجب أن أقدم هذا البحث؛ ليكون جذوه يستضاء بها في مثل هذه الدراسة، فعمدت إلى هذه الحواشي ودرستها دراسة متأنية، استخلصت منها مناهج مؤليفها، ومميزاتها، وما فيها من الهنات، فأثبت ذلك بالأمثلة المختصرة، مع محاولة المقارنة بينها ما أمكن، وذلك في مطلبين وخاتمة:

المطلب الأول: **شرح شواهد الكشاف**، تناولت فيه"تنزيل الآيات على الشواهد من على الشواهد من الأبيات" لمحب الدين أفندي، و"الإنصاف على شواهد الكشاف" لمحمد عليان المرزوقي، فذكرت سبب التأليف، وصف الشرح، المنهج، الإيجابيات و السلبيات، الأمثلة، وأخيراً: لفت النظر إلى مواضع القصور، وما ينبغي عمله للرقي بكلتا الحاشيتين.

المطلب الثاني: **الحواشي التي تناولت التفسير كاملاً بالدرس**، وهي" الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال" لابن المنير؛ حاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي؛ و"الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف" لابن حجر العسقلاني، وسلكت معها الطريق المتقدم.

أما **الخاتمة فقد أثبت فيها النتائج و التوصيات** التي وصل إليها هذا البحث.

والله وحده المسؤول أن يوفق لما فيه الخير، والحمد الله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

المطلب الأول: شرح شواهد الكشاف:

لقد أكثر الزمخشري رحمه الله من الاستشهاد على بعض معاني التفسير بأبيات من الشعر، ولم يعرج على شرحها، مما دفع بعض العلماء إلى شرح تلك الأبيات، ولما وقف محب الدين أفندي على ذلك الشرح رأى أنه من الصعب على دراسة معرفة موضع الشاهد في الكشاف، ممادفعه إلى القيام بهذه المهمة، ومن ثم وقف محمد عليان المرزوقي على عمل محب الدين فعمل على تهذيبه، مع الإبقاء على ترتيبه، وقد ألحق هذان الشرحان بتفسير الكشاف، فوقفت عليهما، ورأيت أن أقدم وصفا شفيا لما فيهما، مع ذكر الإيجابيات و السلبيات لكلا الحاشيتين، وهذا بيان ذلك:

أولاً: **تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات المؤلف**:محب الدين أفندي(٩٤٩-١٠١٦هـ): "هو محمد أبي بن داود بن عبد الرحمن بن عبد الخالق بن عبد الرحمن..أبو الفضل العلواني الحموي الدمشقي الحنفي..ولد بحماة سنة تسع وأربعين وتسعمائة، وتتلمذ على والده وأعيان عصره فيها وفي حمص ودمشق، والقاهرة، واشتهر منذ نعومة أظفاره بالأدب والشعر والخط الجميل والتآليف المفيدة، من منظوم ومنثور، في الفقه وغيره، وتولى القضاء في مصر

* كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن. تاريخ استلام البحث٢٠٠٩/٥/٤ وتاريخ ٢٠١٠/٢/٢٢.

وحمص ودمشق وغيرها، ولم يقعده ذلك عن تدريس والإفتاء، وله من التلاميذ ما لا يحصى كثرة، وبقي مواظبا على التعليم إلى أن توفاه الله"[1]، من كتبه: عمدة الأحكام، منظومة في الفقه، الدرة المضيئة في الرحلة المصرية، بادي الدموع العندمية بوادي الديار الرومية، إضافة إلى الكثير من الرسائل، وهذا الشرح لشواهد الكشاف[2].

سبب تأليف هذا الشرح:

ذكر محب الدين أفندي أنه وقف على شرح لشواهد الكشاف لعالم لم يذكر اسمه[3]، ولم يذكر هذا الشارح آية تدل على مكان الشاهد في التفسير، فكان ذلك مضيعة للجهد والوقت، مما دفع محب الدين إلى عمل هذا الشرح.

عمله في الشرح:

أولاً: استقصاء شواهد الكشاف، وترتيبها على حسب حروف المعجم.

ثانياً: ذكر السورة، ومطلع الآية التي ذكر عندها الشاهد، مع كلام الزمخشري عليها، إما كاملاً، وإما مختصراً.

ثالثاً: تكملة البيت– إن اكتفى الزمخشري بذكر صدره أو عجزه– وإضافة أبيات لها اتصال بالشاهد، وربما جر ذلك إلى ذكر قصيدة بأكملها[4]. ولم يخرج عن هذا الوصف شيء من شرحه للأبيات، والذي زاد على المائتين وخمسين صفحة، إلا نادراً

منهجه:

بعد ذكره للمقدمة، ولفته النظر إلى الأبيات الخمسة التي فاتت الشارح الذي أشار إليه، بدأ بسورة الفاتحة، وشرح البيت الثاني من شواهد الكشاف، رغم أنه يأتي في حرف الهاء من حيث الترتيب، وعلل ذلك بالتبرك باسم الله تعالى؛ فالبيت يبدأ بقوله: "باسم الله الذي في كل سورة سمه"، ثم عاد إلى الشواهد بترتيبها، من الألف إلى الياء، فكان بادئ بدء يذكر الشاهد، ثم السورة و الآية، وكلام الزمخشري، ونسبة البيت إلى قائلة– ولربما قدم وأخر في المفردات السابقة– ثم يبدأ بالشرح، من حيث الإعراب و البيان و اللغة، مقتصراً منها على قدر الحاجة التي سيق لأجلها هذا الشاهد.

إيجابيات هذا الشرح:

أولاً: إشباع الشاهد شرحا، وزيادة موضع الاستشهاد بياناً من خلال حشد أبيات ذات صلة بالمعنى.

ثانياً: تحديد موضع الاستشهاد الذي قصد إليه الزمخشري، وكيفية الإفادة منه.

ثالثا: الاقتصار من النحو و الصرف و اللغة و البيان والبديع على القدر الذي يخدم الشرح ويفي بالغرض، وعدم اللجوء إلى الاستطراد إلا فيما لا غنى عنه.

السلبيات:

ويمكن كذلك إجمال المآخذ على هذا الشرح فيما يلي:

أولا: الإكثار من سوق الأبيات مع شرحها، ولربما ساق شرحها إلى أبيات أخرى.

ثانيا: سوقة كلام الزمخشري كاملا، في غالب أمره، وكان يكيفه الدلالة على موضعه في التفسير.

ثالثا: عدم نسبة بعض الأبيات إلى قائلها، وإغفاله شرح بعض الألفاظ الغريبة، وذكر الأسرار البيانية التي حملتها تلك الشواهد، فاستحقت بها الحفاوة من الزمخشري.

ولا يفوت المطالع لهذه الحاشية أن يقف على ماتقدم من الإيجابيات و السلبيات على طول صفحات هذا الشرح، ولكم تمنيت أن يكون هذا الشرح في هوامش الكشاف؛ حتى يتسنى لدراسي الكشاف الاطلاع عليه، وسأقتصر على ذكر مثالين فحسب، وأترك للقارئ التحقق مما قدمته سابقا.

المثال الأول: في حرف الألف:

أ لم أك جاركم و يكون بيني   وبينكم المودة و الإخاء

قال محب الدين أفندي: "في سورة النساء، عند قوله تعالى: ﴿ **أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ ونَمْنَعْكُم مِّنَ المُؤْمِنِينَ**﴾[آية:١٤١]، في القراءة من ينصب بإضمار (أن)، والبيت للحطيئة يذكر حق المجاورة و الإخاء، والواو جواب الاستفهام، ويجاب بها كما يجاب بالفاء، وفي سورة الأعراف عند قوله تعالى: ﴿**وقَالَ المَلأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَذَرُ مُوسَى وقَوْمَهُ لِيُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ ويَذَرَكَ وآلِهَتَكَ**﴾ [١٢٧]، حيث كان ﴿ **ويَذَرَكَ** ﴾ عطفا على﴿**يُفْسِدُوا**﴾، وجواب الاستفهام بالواو كقول الحطيئة: أ لم أك جاركم، على معنى: أيكون منك ترك كوسى و يكون تركه إياك و آلهتك"[5]! ففي هذا المثال ذكر أن الزمخشري ساق هذا الشاهد لغرضين منفصلين، فوفى بهما على أتم وجه، ولم يكن منه إلا فذلكه كلام الزمخشري[6].

المثال الثاني: في حرف الياء قال محب الدين أفندي: "وتضحك مني شيخة عبشيمة كأن لم تر قبلي أسيراً يمانيا في سورة طه عند قول تعالى: ﴿ **لاَّ تَخَافُ دَرَكًا ولا تَخْشَى** ﴾[آية:٧٧]، وقرئ ﴿ **لا تَخَفْ** ﴾ على الجواب، وفي ﴿ **ولا تَخْشَى**﴾ على هذا ثلاثة أوجه: الاستئناف، كأنه قيل: وأنت لا تخشى، أي: من شأنك أنك آمن، وأن لا تكون الألف المنقلبة عن الياء التي هي لام الفعل، ولكن: زائدة للإطلاق من أجل الفاصلة، كقوله: ﴿ **فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاْ**﴾[الأحزاب:٦٧]، ﴿ **وتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا**﴾[الأحزاب:١٠]، وأن تقول مثل قوله: كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا[٧]، القائل كان أسيرا محبوسا في يوم، فمرت به عجوز عبشمية كأنها لم تر قط أسيرا محبوسا قبله، والعرب سمت عبد شمس والنسبة إليه عبشمي، وأنه أثبت الألف مع الجازم في" لم ترى" لضرورة الشعر، ونظيره قوله: ولا ترضاها ولا تملق، وقوله: ألم يأتيك والأنباء تنمى، وقوله: لم تهجو ولم تدع.

والبيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وطان أسر يوم الكلاب، وأول القصيدة هذه الأبيات:

ألا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا   فما لكما في اللوم نفع ولا ليا

إلى أن قال:

أحشى رجيلا أو ركبيا غاديا   و الذئب أحشاه وكلبا عاويا[٨]

في هذا المثال جاء محب الدين بصدر البيت الذي استشهد به الزمخشري على: بقاء الألف المقصورة في الفعل المضارع المجزوم، مع التعليل، ثم بدأ بالحديث على بقاء الألف في(ترى) المجزوم في البيت، في قوله: (لم ترى)، فذكر أن ذلك لضرورة الشعر، وله أمثلة، ذكر بعضها، ثم دخل في اشتقاق نسبة العجوز"العبشمية"، ونسب البيت لقائله، ووصف حاله، ثم ساق من القصيدة تسعة عشر بيتا؛ العاشر منها شاهد الكشاف، والأخير كذلك؛ فهو الشاهد الذي بعده، ولربما ساقه الكلام في بعض المواضع إلى ذكر قصيدة تصل إلى الثلاثين بيتا مما لم تكن له حاجة، مع إغفاله لكثير من المعاني اللغوية والقضايا البلاغية، والتي تمس الحاجة إليها في شرح الشاهد، وبيان موضع الاستشهاذ، وهو ما دفع المرزوقي لوضع شرحه المسمى بالإنصاف، وهو ما يأتي بعد.

ثانيا: الإنصاف على شواهد الكشاف

المؤلف: "محمد عليان المرزوقي الشافعي(١٣٥٥هـ-١٩٣٦م)، فاضل مصري، ولد في كفر"على غالي" بالشرقية، وتعلم بالأزهر، وتوفي بالقاهرة له كتب منها: اللؤلؤ المنظوم في مبادي العلوم، وخلاصة ما يرام من علم الكلام"[9]، بالإضافة إلى هذه الحاشية.

سبب تأليف هذا الشرح:

يذكر المرزوقي أن الذي دفعه إلى هذا الشرح هو ما رآه في حاشية محب الدين أفندي المتقدمة من الاسترسال في سوق القصائد، وعدم التعرض لبيان غالب الألفاظ، وذكر الإشارات و الأسرار البيانية، مع إغفالة لجملة من الشواهد، فالتقط ما في شرحه من الدرر، وأورد ما أغفله من الشواهد، واعتنى بما أهمله من المعاني و البيان[10].

وصف الحاشية:

هذه الحاشية تقع في أكثر من مائة و خمسين صفحة من القطع الكبير، مرصوفة الحروف مرصوصة السطور، بدأها المؤلف بمقدمة مختصرة ذكر فيها أسباب التأليف، وعمله فيه، ثم بدأ بالشرح على غرار عمل محب الدين أفندي، ولذا فقد أخذ منه جل المعاني التي يحتاج إليها في الشرح، وزاد عليه: الاقتصار على قدر الحاجة من أبيات القصائد، واستيعاب القضايا اللغوية و البرلاغية و الأسرار البيانية في الشاهد، بما يليق بتفسير الكشاف[11]، والغريب في هذه الحاشية أن مؤلفها لم يقم دليلا على وجود الشاهد في التفسير، وهو ما كان فر منه محب الدين أفندي، ولولا أنها الآن مطبوعة على هامش صفحات الكشاف، لما استفاد منها إلا فئام الطلبة؛ من خلال بحثهم عن معنى البيت و شرحه فيها، لا من خلال الرجوع منها إلى موضعه من التفسير، والفرق بين الغايتين كبير.

منهجه في الشرح:

كان عليان يضع الشاهد– ولربما قدم قبله سابقه من القصيدة التي منها أخذ، وهو ما لم يفعله محب الدين أفندي– ثم ينسبه إلى قائله، ويذكر السبب الذي قيل لأجله إن وجد، وبعدها يشرع في شرح البيت و يذكر ما فيه من لغة و إعراب وبلاغة و بيان، ولربما خالف في التقديم والتأخير، ولاينتقل إلى غيره إلا بعد أن يستوفي ما فيه، ولم يكن هذا خاصا بالشاهد فحسب، بل عاما في الأبيات التي أضافها كذلك، ولهذا طالت أطناب هذا الشرح، وخفي الكثير من المعاني خلف الخلافات و الاحتمالات التي كان يزج بها في شرح الأبيات.

إيجابيات هذه الحاشية:

أولاً: تناولها للشاهد من جميع جوانبه من نحو و صرف و بلاغة و لغة و بيان، وظبطه للكلمات المشكلة في بعض الأبيات، مع إضافة ما ذكر من خلاف في ألفاظها في بعض الروايات.

تانياً: الذوق الرفيع في إبراز الاستعارات والتشبيهات والكنايات، وإجرائها على الابيات.

ثالثاً: ذكر القصة التي قيل فيها البيت، وهذا مهم في تقريب المعاني و تقريرها في القلوب.

المآخذ على الشرح:

أولاً: الإكثار من الخلافات النحوية و البلاغية و البيانية، بحيث أفقدت في بعض الأحيان الشرح لذته، وخرجت به عن دائرة الشرح إلى دائرة المساجلات و الحجاج[12].

ثانياً: الاستطراد في سرد قصص قيلت فيها الأشعار[13].

ثالثاً: أنه لم يتعرض لكلام الزمخشري، ولا لموضع الاستشهاد ولا كيفية الاستشهاد، ، ولهذا فإن الشرح يحتاج إلى إذافة ما قام به محب الدين أفندي هنا حتى تكتمل صورة الشاعد عند المشاهد.

أمثلة من هذا الشرح:

المثال الأول:

إن المنايا يطلعن على الأناس الآمنينا

ذكر محمد عليان هذا الشاهد في حرف النون، ثم قال: "شبه المنايا بأناس يبحثون عمن استحق الموت، وعلى طريق المكنية، والاطلاع تخييل، والمعنى أن المنايا تأتي الناس على حين غفلة فتبهتهم فلا يستطيعون ردها، والأناس: اسم جمع لا واحد له من لفظه، مأخوذ من الإيناس، وهو الإبصار؛ لظهورها، أو من الأنس، ضد الوحشية، والآمنون: الغافلون عن مجيء المنايا، فهو مجاز مرسل"[14].

في هذا الشرح وقف عليان على الصور البيانية في البيت، مع إجراء الاستعارة فيه، وكذا المجاز؛ فأوضح أن في هذا البيت تشبيه أمر معقول بمحسوس، ووجه الشبه متخيل، إذا أغرق الشاعر قي تقديم الصورة التي تأتي فيها المنايل للناس على حين غرة[15]، ولم يذكر موضع الشاهد في التفسير، ولا موضع الاستشهاد، ولا كيف أفاد هذا البيت مراد الزمخشري في التفسير.

المثال الثاني:

أبعد بني أمي الذين تتابعوا أرجي الحياة أم من الموت أجزع ذكره عليان في باب العين، وأضاف له بيتن، ثم قال:"لأبي الحناك البراء ربعي الفقعسي[16]، والهمزة للاستفهام الإنكاري، والمراد التحسر و التحزن، و"تتابعوا": أي انقرضوا واحدا بعد واحد، "أرجي" أي" آرتجي حياة أم أجزع من الموت؟ أي: لا أفعل ذلك بعدهم، وقال: "بني أمي"؛ لأن المقام مقام رقة و رحمة، فهم ثمانية كانوا رؤساء قومهم، كالذؤابة للرأس؛ وهي شعرها الذي يتحرك حولها، فهو تشبيه بليغ، ثم قال: كنت بهم أفعل ما أريد من الإعطاء والمنع، ويجوز بناء الفعلين للمجهول، فالمعنى: كنت بهم أنال ما أشاء وأكفى شر ما أشاء، و"رزاته" أصابته في ماله، ورزأته: ماله، و"رزئتهم" مبني للمجهول، أي نقصني الدهر إياهم و أخدهم مني، فلا قوة لي بعدهم، كما أن الكف إذا فقدت أصابعها بطلت قوتها؛ لأن بطشها ليس إلا بالأصابع منتظمة مرتبة، فهم كالأصابع للكف[17]".

في هذا المثال ذكر عليان بيتين بعد الشاهد، ثم نسب الأبيات إلى قائلها، ثم بدأ بشرح الشاهد من الهمزة حتى آخر البيت الثالث، ذاكرا ما تحمله العبارات من المعاني البلاغية، وما ينبني على اختلاف الإعراب من المعاني المحتملة، فزاد على الأفندي نسبة الأبيات، ومعان دقيقة فهمها من كلماتها، مع أنهما اجتمعا في أن الكلام كله للتحسر و التوجع[18].

هذا منهجه في الشرح كله، فهو دقيق الملاحظة، غزير العبارة، لا تفوته روعة المعاني، وحصافة الزمخشري في اختيار الشواهد، ولذا فهذا الشرح مليء بعلوم البلاغة والبيان و البديع التي لم تكن تخفى على الزمخرشي حين ذكر الشاهد، وهو ما يميزها عن حاشية الأفندي، وفي كل خير.

وخلاصة القول: أنه مما تقدم بيانه- بإيجاز- يظهر لقارئ هاتين أن فيهما خيرا كثيرا، وأنه لا غنى بواحدة منهما عن الأخرى، وبالنظر إلى السلبيات؛ فإنها لا تحط من قدر أي منهما، إلا أنني آمل أن يقيض الله لهما من يسبر غورهما ويأتي بالدرر التي تفيد التفسير، من خلال ما يلي:

أولاً: الاقتصار على شرح الشاهد، وذلك بذكر المناسبة التي قيل فيها و القصيدة التي ينتمي إليها، ومن قائلة- إن أمكن ذلك- وبعد ذلك بيان معاني المفردات، والمعنى الإجمالي للبيت، وما فيه من بلاغة و بيان.

ثانياً: ربط هذا المعنى بقصد الزمخشري من إيراد الشاهد.

ثالثاً: أن يجعل هذا كله في موضعه من التفسير في هامش الصفحات.

وبهذا يتحقق هدف نبيل قصد إليه كلا المؤلفين، لكنهما حصل منهما الإفراط في بعض الجوانب مما لابد وأن ينبري إلى إصلاحه موفق من الله، ولكل مجتهد نصيب.

المطلب الثاني: الحواشي التي تناولت تفسير الكشاف بالدرس

من المعلوم أن تفسير الكشاف قد طار صيته في الآفاق منذ زمن مؤلفه حتى هذا اليوم، ومن المعلوم كذلك أن الزمخشري معتزلي العقيدة، وأن له مؤلفات في فنون الأدب واللغة و البلاغة و النحو و الحديث و الفقه و الأصول و الأمثال و الشعر و التفسير، ولم يخل تفسيره من هذه العلوم، ولكن بعض العلماء وقف منه موقف الناقد فيما يخص العقيدة، وبعضهم خدم التفسير من خلال ففسر بعض المفردات، ولفت النظر إلى البلاغة، إضافة إلى ما تقدم من شرح شواهده الشعرية، وبعضهم خرج الأحاديث والروايات التي ذكرها في تفسيره، ومن هنا فإني سأقف مع هذه الحواشي كمل وقفت مع ما تقدم، ولكني سأقتصر من الأمثلة على ما لابد منه في الدلالة على المنهج، تاركا للقارئ التحقق مما ذكرته من خلال صفحات التفسير التي لم تخل من واحد أو أكثر من هذه الحواشي.

أولاً: الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال

المؤلف: "ابن المنير، أحمد بن محمد بن منصور السكندري، المالكي، (٦٢٠-٦٨٣هـ) عالم مشارك في بعض العلوم كالنحو، والعربية و الأدب، والفقه، والأصول، والتفسير، والبلاغة. وتولى قضاء الإسكندرية و خطابتها مرتين، إلى أن قتل[19]، من تصانيفه: البحر الكبير في بحث التفسير، الاقتفاء في فضائل المصطفى عليهالصلاة و السلام، وتفسير حديث الإسراء، وديوان خطب، وهذه الحاشية[20].

الدافع لوضع هذا الشرح

لقد دفع ابن المنير لوضع هذه الحاشية غيرته على ما في تفسير الكشاف من الفوائد التي لربما غابت عن الدراسين للكشاف، بسبب وصف مؤلفه بالاعتزال، ولذا فقد أخبر بالتنقير عن اعتزاليات الزمخشري الظاهرة للعيان و التي أخفاه تحت ألفاظ منمقة في البلاغة و البيان، فاستخرجها، وبين عقيدة أهل السنة و الجماعة فيها؛ وأضاف في هذه الحاشية بعض النكات البلاغية و البيانية و الفقهية التي عرض لها الزمخشري، منتقدا ومعقبا، أو مستحسناً و معظماً.

منهجه في هذه الحاشية

كان ابن المنير يذكر عبارة الزمخشري التي يريد التعليق عليها بعنوان: قال محمود، ثم يأتي بقوله بعدها: قال أحمد، أو: قلت، ولربما ظهر له بعض الفهم في تفسير الآية فيثبته بقوله: قال أحمد. ويمكن تلخيص منهجه في النقاط التالية:

أولاً: إيراده اعتزالية الزمخشري؛ إما بنصها كاملاً، أو بأخذ عبارة دالة على المراد.

ثانياً: ذكره الوجه الذي خالف فيه الزمخشري أهل السنة في العقيدة، والدليل، ووجة الاستدلال.

ثالثاً: نقض دليله و متعلق الزمخشري من الآية، ومن ثم ذكر معتقد أهل السنة و أدلتهم، في مقابل عقيدة الاعتزال المتمثلة بكلام الزمخشري، وإذا كان الكلام ذا ذيول أحال على كتب علم الكلام.

رابعاً: محاولة الاعتماد على أدلة عقلية لرد ادعاء المعتزلة، خصوصاً ما ظنوه دليلاً للتنزيه، فتبين عند التحقيق أنه تعطيل، وصرف لكلام الله تعالى عن حقيقته[21].

خامساً: التشنيع- في بعض الأحيان- على الزمخشري، وتحميل كلامه ما لايحتمل، أو تقويله ما لم يقل، وهو ما دفع الشيخ عبد الكريم بن علي العراقي(ت٧٠٤هـ) إلى الانتصاف من ابن المنير[22]، فجاء- كما يقول- حكما بين الرجلين، ثم جاء رجل آخر فلخص كلامهما في كتاب سماه الانتصاف، مقتصراً على تفنيد اعتزال الزمخشري[23]، وقد قام الغامدي بدراسة علمية- نال بها درجة الماجستير- تتبع فيها ردود البن المنير على الزمخشري، وقد وصلت إلى ثلاثمائة و ست وتسعين مسألة[24]، وافقه في بعضها وخالفه في أكثرها.

سادساً: عند إضافة معلومة نحوية أو لغوية أو وجه في التفسير كان يقول: قال أحمد: "وقد أجاز بعضهم"[25].

أو: "وبقيت نكتة في"[26] وما شابه ذلك من الألفاظ، وإذا لم يرتض الوجه الذي اختاره الومخشري قال:"وفي تفسير الزمخشري هذا نظر"[27]، "وليس في هذا الجواب شفاء للغليل"[28]، أو: "والعجب أنه أيضا في مفصلة لم يفصل بين"[29]، وغيرها من العبارات، وإذا كان القول في الإعراب في تضعيف قول الزمخشري إلى سيبوية، سيما إذا ذكر الزمخشري أن هذا من قول سيبوية[30]، وفي بعض الأحيان كان ينتقد الزمخشري لأنه لم يأخذ بالأولى فحسب، مع إكباره للنكات البلاغية التي يذكرها[31]، والمسائل العقدية التي وافق فيها أهل السنة، والثناء على دقة الزمخشري في الكشف عن غوامض التنزيل، وعيون البلاغة و البيان والبديع، وإظهار ما تميز به تفسير الزمخشري رحمة الله من ذلك.

إيجابيات هذه الحاشية

أولاً: في مجال العقيدة: استفرغ ابن المنير جهده في رد منزع الزمخشري المعتزلي في: التوحيد و الصفات ورؤية الله تعالى، والتفضيل بين الملائكة و الأنبياء، والحديث عن عذاب القبر و معاد الأبدان، والشفاعة، وخلق أفعال العباد، و التحسين و التقبيح، وفاعل الكبيرة، والعقيدة في الصحابه، والأوليا، ويعتبر كلامه في هذه الأمور من المراجع المهمة في فهم أصل المسألة و جذورها، مع أنه كان يحيل على كتب الكلام في تفاصيل المسائل وذيولها.

ثانياً: في مجال النحو و البلاغة و الفقه: جعل ابن المنير سيبويه وابن جني "أبو الفتوح" حكمين في توجيه و ترجيح بعض الوجوه التي لم ير الحق مع الزمخشري فيها، ولربما جاء بكلام سيبويه كاملاً ليبين للقارئ أن الزمخشري لم يأت بكلام سيبويه على وجهه(32)، وقد رد بعض ترجيحاته في النحو أو بين ضعفها، وفي مجال البلاغة؛ قدم إعجابه في الكثير من حسنات الزمخشري، وأضاف إلى بعضها أمورا تفتقت عنها قريحته، وأحياناً كان ينتقد الزمخشري على عدم أخذه بالأولى، وأما فب الفقه فقد انتقد الزمخشري في بعض الاستنبطات، وبعض الآراء التي نسبها للمالكية.

ثالثا: إضافة بعض الوجوه البديعة في التفسير، وزيارته لمحتملات في تفسير الآية، أو إقامة الدليل على محتملات ذكرها الزمخشري، واستبعاده لمحتملات لا تتسع لها الآيات.

المآخذ على هذه الحاشية

أولاً: نقده للزمخشري مع إغلاظه القول في حقه، وتحامله عليه أحياناً، وتحميل قوله ما لا يحتمل أحياناً أخرى.

ثانياً: اعتماده مذهب الأشاعرة في كل ما انتقد به الزمخشري في العقيدة، وعدم إنصافه له فيما يحتمل من وجوه لا تعارض النقل و العقل، وهذا ما تتبعه فيه الغامدي في رسالته التي سبق ذكرها.

ثالثاً: إطالة الردود في كل موضع تورك فيه لاعتزاليات الزمخشري، وقد يعيد العبارات بنصها، وكان يكفيه أن يحيل على المكان الذي أشبع فيه القول ليصار إليه، ولأجل هذا فقد طالت ذيول الحواشي كثيرا، وربما أشغلت عن الاشتغال في كلام الزمخشري، وفهمه للآية.

وهذه رؤوس بعض الأمثلة على ما تقدم تلخيصه:

المثال الأول: **في مجال الاعتقاد**: عند تفسير قوله تعالى: ﴿ **يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا**﴾[البقرة:٩]، **قال ابن المنير**: "قال محمود: فإن قلت كيف ذلك؟ ومخادعة الله و المؤمنين لا تصح؛ لأن العالم الذي لا تخفى عليه خافية لا يخدع، والحكيم الذي لا يفعل القبيح لا يخدع، والمؤمنون وإن جاز أن يخدعوا لم يجز أن يخدعوا" إلخ، قال أحمد رحمه الله: هذا الفصل من كلام الزمخشري جمع فيه بين الغث والسمين، ونحن ننبه على ما فيه من الزبد؛ ليتم للناظر أخذ ما فيه من السنة، آمنا من التورط في وضر البدعة، مستعينين بالله وهو خير معين.

فما خالف فيه السنة قوله: "إن الله تعالى عالم بذاته"، يريد: لايعلم.. يبغون بذلك زعمهم التوحيد و التنزيه، ومعتقد أهل السنة: أن الله تعالى عالم بعلم قديم أزلي، متعلق بكل معلوم.. وحسبك هذه الآية مصدقة لمعتقدهم في ثبوت ضفة العلم له تعالى، وفي عموم تعلقه بالكليات والجزئيات إلى ما وراءها من البراهين الكلامية على ذلك، ولسنا بصدد ذكرها في هذا الكتاب، ومما خالف فيه أهل السنة: اعتقاده أن في الكائنات ما ليس مخلوقا لله تعالى؛ لأنه قبيح على زعمه.. ولا يتم استحالة كونه تعالى خادعاً إلا باستحالة صدور بعض الكائنات عنه؛ لأنه قبيح، على زعمهم.. فنحن معاشر أهل السنة نعتقد أن الله تعالى عالم بعلم، ومع ذلك نعتقد استحالة كونه مخدوعا؛.. ولكن حيث أطلقه تعالى مقابلاً لما ذكره من خداع المنافقين، كمقابلة المكر بمكرهم، علمنا أن المراد منه أنه فعل معهم فعلا سماه خداعا؛ مقابلة و مشاكلة.. فهذا معتقد أهل السنة في هذه الآية و أمثالها، لا كالزمخشري و شيعته الذين يزعمون أنهم يوحدون فيجحدون، وينزهون فيشركون.. فتأمل هذا الفصل فله على سائر الفصول الفضل"(33).

ولو رجعنا إلى كلام الزمخشري في متعلق علم الله تعالى، بعض الجزيئات سالفة الذكر فى رد ابن المنير عليه، لتبين لنا أنه لا فرق بين ما وصل إليه ابن المنير و بين ما يقول به الزمخشري(34).

المثال الثاني: **في مجال البلاغة**: عند قوله تعالى:﴿ **إِذْ قَالَتِ المَلائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ اسْمُهُ المَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ**﴾[آل عمران:٤٥]، **قال الزمخشري**: "فإن قلت: لم قيل: ﴿ **عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ**﴾ والخطاب لمريم؟ قلت: لأن الأبناء ينسبون إلى آبائهم لا إلى أمهاتهم، فأعلمت بنسبته إليها أنه يولد من غير أب، فلا ينسب إلا إلى أمه، وبذلك فضلت واصطفيت على نساء العالمين"(35)، **قال ابن المنير**: "وفي هذا التقرير خلاص من اشكال يوردونه... والذي قرره الزمخشري لا يرد عليه هذا الإشكال، وهو **حسن جدا**"(36).

ومثال آخر: في تفسير سورة المائدة، "قال محمود رحمه الله تعالى: ﴿**وَمَا عَلَّمْتُم**﴾ عطف على ﴿**الطَّيِّبَاتُ**﴾.. إلخ، قال أحمد رحمه الله تعالى: ولقد أحسن في التنبيه على هذا السر الخفي، غير أن الحال منتقلة غير لازمة، ومقتضى هذا التقرير جعلها من الصفات اللازمة لمعلم الجوارح الثابتة له"(37)، ففي

هذا المثال وما شاكله كان ابن المنير يقف وقفة إكبار لما قاله الزمخشري، وكام منهجه منهج منهج المتبع لما ذهب إليه، المبين لما قد يشكل من كلامه، المرجح لبعض الاحتمالات على بعض، مع الثناء على دقته في الكشف عن غوامض التنزيل، وعيون البلاغة والبيان و البديع، وإظهار ما تميز به تفسير الزمخشري رحمه الله من ذلك[38].

ثانيا: حاشية الشيخ محمد عليان المرزوقي

المؤلف: هو صاحب الانصاف على شواهد الكشاف، وقد تقدمت ترجمته هناك.

الدافع لوضع هذه الحاشية

ذكر عليان في المقدمة أن ما في تفسير الكشاف من "تأويل الآيات في المسائل التوحيدية بمذهب المعتزلة دون مذهب أهل السنة، وكثرة تعبيره فيه بغريب اللغة العربية"، قد حجبه عن الراغبين في مدارسته و التوسع فيما اشتمل عليه هذا التفسير من البيان و الكشف عن أسرار القرآن، قال: "فدعاني ذلك إلى التنبيه على مذهب أهل السنة في جميع الآيات، موافقا لما تقرر في كتب التوحيد، وبيان جميع الكلمات اللغوية الغريبة الاستعمال، مستندا لما في مختار صحاح الجوهري، حتى تبرأ عيون ذلك التفسير من الغشاوتين، وبأمن الناظر فيه من اللبس و الرين، في كلمات قليلة ومعان جزيلة"[39].

منهجه في هذه الحاشية

كان عليان وجيز العبارة، قليل الكلمات، وإذا ما تتبعناه في الحاشية وجدناه لا يتجاوز كلامه– سواء في ذلك اللغة و العقيدة– ثلاثة سطور إلا ما ندر، وأحيانا تكون كلماته في التعليق معدودة، مما مكن من الوقوف على منهجه بدقة، والذي يتلخص في جانبين: جانب العقيدة، وجانب اللغة.

أما في العقيدة، فكان يشير إلى اعتزالية الزمخشري في مواضع قد غفل عنها ابن المنير، وقلما يتحد معه في التعليق على ذات الاعتزالية[40]– وكأنه إنما أراد من هذا العمل الاستدراك لما فات ابن المنير الإشارة إليه، فمن خلال تتبعي له في المجلد الأول من تفسير الكشاف، لم أجده ذكر إلا بضعا و ثلاثيت تعليقا، ولعله قد اكتفى بما ذكره ابن المنير ورأى أنه قد حصول المقصود– ولهذا فقد كان يكتفي بقول: هذا على مذهب المعتزلة.. أما عن أهل السنة.. وما شابه ذلك من الألفاظ، ولا يأت بدليلهم ولا نقضه، وإنما يذكر مذهب أهل السنة، وأن هذا ما تقرر في علم التوحيد، وقد تتبعته فلم أجده خرج عن هذا الوصف، إلا نادراً، ومما يسجل له: أنه لم تظهر كلمة نابية في حق الزمخشري في العقيدة. وأما من الناحية اللغوية: فمنهجه يتمثل في أنه كان يعمد إلى الألفاظ الغريبة التي تظهر في تفسير الكشاف، فيرجعها إلى الأصل اللغوي، ثم يثبت معناها من خلال كتاب الصحاح للجوهري[41]، وقلما يرجع بها إلى غيره، وإن فعل هذا نص عليه، إذا استشكل بعض ألفاظ الزمخشري كان يقول: لعله كذا، أو يرجع بها إلى تفسير النسفي أو أبي السعود، فمن يقرأ تحريره للغريب يرى أمرين ظاهرين للعيان: الأول: قلة تلك التحريرات، والآخر: احتهاده في إعطاء المعنى القريب للفظ أو التركيب المشكل.

ميزات هذه الحاشية

أولا: تميزت هذه الحاشية في مجال العقيدة: بالاختصار، والاكتفاء بالاشارة لأن المجال مجال تنبيه و تحذير، لا مجال تحقيق و تحرير.

ثانياً: اللطف مع الزمخشري، وعدم تجريحة، فقد أمضى إلى ما قدم، والفكر يعالج بالفكر.

ثالثا: في مجال اللغة: فقد أجاد وأفاد، فكم من المعاني كانت تغيب عن الأذهان بسبب وعورة موردها، وعدم الاهتداء إلى المراد منها، وبهذا يكون قد قرب الفهم و أزاح الوهم، وهناك بعض الإشكالات في لفظ تفسير الكشاف كان غالب ظنه أنها خطأ، ولفت إلى صوابها بما ذكر في تفسيري النسفي وأبي السعود.

المآخذ على هذه الحاشية

أولاً: في مجال العقيدة: المسائل الاعتزالية عند الزمخشري محدودة، فكان ينبغي أن يشبع البحث في المسألة عند أول ورودها، ومن ثم يحيل عليها إذا ذكرت مرة أخرى في التفسير، ويرشد إلى مظان تفصيلها في كتب التوحيد، لا أن يكتفي بمجرد الإشارة، **يضاف إلى هذا** أن عليان قد ذكر في القدمة أنه يريد التنبيه على مذهب أهل السنة في جميع الآيات، وهذا ما لم يصدقه الفعل.

ثانيا: في مجال اللغة: لم يذكر لنا محددات الكلمات اللغوية الغريبة الاستعمال– والتي نص في المقدمة أنه سيبنيها جميعها– ومن هنا؛ فإن مطالع الكشاف يلحظ هذا بكل وضوح، إذ قد يشكل عليه كثير من الألفاظ ولا يجد لها في حاشية عليان عين ولا أثر، مما يعني أن هذه الحاشية لم تكن شاملة لجميعها.

وهذه بعض الأمثلة على ما سبق ذكره:

أولا: في العقيدة: عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً ﴾[البقرة:٥٥]، **قال الزمخشري**: "وفي الكلام دليل على أن موسى عليه السلام رادهم القول، وعرفهم أن رؤية ما لايجوز عليه أن يكون في جهة محال، وأن من أجاز على الله الرؤية فقد جعله من جملة الأجسام و الأعراض". **قال عليان**: "هذا على مذهب المعتزلة، ومن استجاز الرؤية هم أهل السنة، والجهة ليست شرطا للرؤية عندهم، فلا يلزم كونه من جملة الأجسام أو الأعراض، كما بين في علم التوحيد"[42]، ولو رجعنا إلى كلام ابن المنير على هذه المسألة لوجدناه قد أطال الكلام فيها، بذكر الأدلة و التوجيه، وكل ما له علاقة بهذه المسألة، عند تفسير هذه الآية وعند قوله تعالى لموسى عليه السلام: ﴿ لَن تَرَانِي﴾ سورة الأعراف[آية:١٤٣][43].

ثانياً: في اللغة: وهو المتمثل في الغريب، وتصويب بعض الإشكالات الواردة في التفسير، فمن أمثلة الغريب **قول عليان**: "قوله: عركا، في الصحاح: عركت الشيء: دلكته، وعرك البعير جنبه بمرفقه، وفيه أيضا: الدعك مثل الدلك، وقد دعكت الأديم والخصم؛ لينته[44]، وقوله: تمتيعا لتنائكم يأكلونه، أي للمتوطنين منكم، تنأ بالبلد: توطنه، فهو تانئ وهم تنا، أفاده في الصحاح"[45]، "وقوله: حذو القذة بالقذة، والقذة: ريشة السهم"[46]، وهذا كله نقله عليان من كلام الجوهري، وهو الذي عناه الومخشري من غير زيادة.

ومن أمثلة ما استشكله قوله الومخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الكِتَابِ ويَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾[المائدة:١٥]، **قال الزمخشري**: "﴿ ويَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾ مما تخفونه لا يبينه، إذ لم تضطر إليه مصلحة دينية، ولم يكن له فائدة، إلا اقتضاء حكم و صفته، مما لابد من بيانه"، **فقال عليان**: قوله"إلا اقتضاء حكم وصفته" لعل هنا سقطاً أو تحريفاً أوجب خفاء المعنى، فليحرر"[47].

قلت: إن استشكال عليان هنا ليس في محله؛ لأن الزمخشري يتكلم عن الداعي لذكر القليل الذي يبديه الرسول صلى الله عليه و سلم لأهل الكتاب هو ما تقتضيه المصلحة الدينية، أو الوصف المعلل لوجوب الحكم؛ فالحكم على الشي فرع تصوره[48].

وقريب من هذا تعليقه على قول الزمخشري: "..طليحة بن خويلد تنبأ، فبعث إليه رسول الله صلي الله عليه وسلم خالدا رضي الله عليه فانهزم" قال عليان: "في أبي السعود: أبا بكر رضي الله عنه"[49].

قلت: الذي ينفهم من تعقيب عليان أن المبعوث أبو بكر الصديق وأن الذي بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم، مع أن الزمخشري يرى أن المبعوث من قبل النبي صلى الله عليه وسلم هو خالد بن الوليد رضي الله عنه، وهو الذي ذكره أبو السعود بقوله: "فبعث إليه أبو بكر خالد بن الوليد فانهزم"[50]، وكذلك هو في كتب السيرة[51]. خلاصة القول: أنه من خلال النظر في السلبيات والإيجابيات للحاشيتين نرى أن ما تميزت به حاشية الشيخ عليان في خدمة التفسير لا تصل إليها حاشية ابن المنير، فالأخير قد أطال أطراف الكلام، وجرح ووجه ورجح، وفي بعض الأحيان كان يخيل لقارئ حاشيته وكأنه في ميدان مساجلات ومماحكات، أو أنه يقرأ كتابا في علم الكلام، وهو ما أثقل كاهل التفسير، وكان على حساب المعنى المراد من الآيات، وهو ما تجنبه عليان، فخدم التفسير من خلال توضيح بعض الألفاظ الغربية، ولفت النظر إلى اعتزالية الزمخشري، ورأي اهل السنة في معنى الآية بقليل من الألفاظ ثم لفت النظر إلى أن من أراد المزيد فعليه بكتب التوحيد، فدارس التفسير في غالب أمره غني عن تلك المماحكات التي تذهب بهيبة الآيات.

ثالثا: الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف

المؤلف: ابن حجر العسقلاني: أبو الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن علي بن أحمد بن حجر الكناني العسقلاني، المصري المولد والمنشأ والوفاة (٧٧٣-٨٥٢هـ)، وهو أشهر من أن يعرف[52].

سبب تأليف هذا التخريج

يذكر ابن حجر أنه اطلع على كتاب للإمام الزيعلي(53) في تخريج الأحاديث والآثار الواردة في الكشاف، فقام بتلخيصه، وأضاف إليها ما فات الزيعلي، مع الحكم على أكثرها، فقال في **المقدمة**: "فهذا تخريج الأحاديث الواقعة في التفسير المسمى بالكشاف، الذي أخرجه الإمام أبو محمد الزيعلي، لخصته مستوفيا لمقاصده، غير مخل بشيء من فوائده، وقد كنت تتبعت جملة كثيرة لا سيما من الموقوفات فاته تخريجها، إما سهوا و إما عمدا، ثم أخرجت ذلك وأضفته إلى المختصر من هذا التلخيص، واقتصرت في هذا على تجريد الأصل، والله المستعان"[45].

منهج ابن حجر في التخريج

لقد وقفت على هذا الكتاب على هيئته التي وضعها ابن حجر[55]، وجدته كما هو مبثوث في هامش صفحات تفسير الكشاف، وبنفس الترتيب، وبمطالعته ظهر لي أن منهج ابن حجر في هذا الكتاب **يتلخص في الآتي**:

أولاً: تخريجه الأحاديث و الروايات من مظانها، فإذا كانت الرواية في البخاري و مسلم أو احدهما، نص على ذلك، وأسندها للصحابي الذي وردت عنه، ثم نسب المتن إلى مخرجه.

ثانيا: إذا تصرف الزمخشري بالمتن، أشار ابن حجر إلى ذلك، بعد التخريج، وربما فاته ذلك.

ثالثا: إذا لم يصح رفع الحديث بادر إلى النص على وقفه، ثم يذكر تخريجه.

رابعا: إذا ذكر الزمخشري حديثا ولم يقف ابن حجر عليه في مظانه قال: لم أجده، وقد يعقب بعدها بقوله: والذي في كذا هو..، ولربما قال: لم أره، أو لم أجد له إسنادا، وما إلى ذلك من المصطلحات التي توحي بضعف الأثر.

إيجابيات هذا التخريج

أولا: تخريجه الأحاديث و الآثار التي وقف عليها في تفسير الكشاف، ومحاولته الوصول إلى ما يقاربها إذا كان الزمخشري قد أخذها بالمعنى.

ثانيا: إصداره الحكم عليها بما يبين مدى الأخذ بها.

ثالثا: إذا لم تكن الرواية في أحد الصحيحين أو كليهما حاول استقصاء مظانها، وإذا لم يقف على مصدر لها لم يتهم الزمخشري بشيء، بل قال: لم أجده، أو لم أقف عليه؛ لأنه يعلم أن فوق كل ذي علم عليم، فلربما وقف عليها غيره في كتاب من كتب الحديث، وهذا عين الإنصاف.

المآخذ على هذا التخريج

أولا: عد استيعابه لجميع الأحاديث والآثار التي ذكرها الزمخشري في تفسيره.

ثانيا: عدم بيان درجة القبول لعدد لا يستهان به من الروايات والآثار التي خرجها.

ثالثا: إطالة النفس في تخريج بعض الروايات، ذكر المتابعات، وإغفاله تلك التخريجات في كثير من الروايات التي تحتاج لمثل هذه المتابعات؛ وذلك للوصول إلى الدقة في الحكم عليها.

وللوقوف على ما ذكره من منهج ابن حجر في التخريج وما له و ما عليه، أضع بين يدي القارئ الكريم بعض الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا يَوْمًا لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ولا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ولا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ**﴾ [البقرة:٤٨]، **قال الزمخشري**: ﴿ **ولا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ**﴾ أي فدية لأنها معادلة للمفدى، ومنه الحديث: "لا يقبل منه صرف ولا عادل"، أي توبة ولا فدية"[56]، **قال ابن حجر**:"متفق عليه من حديث علي رضي الله عنه رفعه: "المدينة حرم ما بين".. الحديث، ورواه عبد الرزاق وقال في آخره: والصرف و العدل التطوع والفريضة، واتفقا عليه من حديث أنس نحوه، ولمسلم من حديث أبي صالح عن أبي هريرة رفعه: "المدينة حرم فمن أحدث" فذكره، **وغفل الطيبي** فعزاه لأبي داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: "من تعلم صرف الكلام ليسبي به قلوب الناس لم يقبل الله منه يوم القيامة صرفا ولا عدلا"[57]. قلت: في هذا المثال ظهرت دقته في التخريج، فالزمخشري ذكر الحديث بلفظ الغيبة: "لايقبل منه"، وهذا الجزء من الحديث ورد في أشياء كثيرة غير إيذاء أهل المدينة، والحديث الوارد بلفظ المبنى للمعلوم: "لايقبل الله منه"[٥٨]- والذي ذكره الطيبي- لم يقصد إليه الزمخشري، ومن هنا فقد وصفه ابن حجر بالغفلة.

المثال الثاني: في تفسيره قوله تعالى بني إسرائيل: ﴿ **إِنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا**﴾[البقرة: ٧٠]، أورد الزمخشري قول النبي صلى الله عليه و سلم بقوله: "وفي الحديث: "أعظم الناس جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم لأجل مسألته"[59]، **قال ابن حجر**:"متفق عليه من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه"[60].

قلت: اقتصر ابن حجر على تخريج الحديث، من غير تدقيق في ألفاظه، فلفظ"الناس" لم يرد في شيء من روايات هذا الحديث، وإنما ورد"المسلمين"[61]، ولعل ابن حجر أراد الدلالة على أن أصل الحديث مخرج في الصحيح، والدليل على ذلك أنه كرره في الفتح[62]، ولعله وهم منه.

المثال الثالث: في تفسير قوله تعالى: ﴿ **صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ**﴾[البقرة:٦٩، **قال الزمخشري**: " وعن علي رضي الله عنه: من لبس نعلاً صفراء قل همه"[63]، **قال ابن حجر**: "موقوف لم أجده لكن أخرجه العقيلي و الطبراني و الخطيب من حيث ابن عباس رضي الله عنهما قال: من لبس نعلاً صفراء لم يزل في سرور ما دام يلبسها، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: كذب موضوع"[64].

ذكر ابن حجر أولا أنه لم يجد هذه الرواية عن علي رضي الله عنه، وإنما هي من كلام ابن عباس رضي الله عنه[65]، ثم ثنى بعد ذلك بالحكم على تلك الرواية حكم هذا الأثر كما قال ابن حجر، وقريب من حكمه حكم الهيثمي فيها حيث قال: "فيه ابن عذراء غير مسمى ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات"[66]، ولمزيد

من العناية بالتخريج و الحكم على ما ذكره ابن حجر، واستدرك بعض ما فاته فقد قامت مطبعة العبيكان بإخراج نسخة من الكشاف فيها الكثير من التخريجات المفيدة، والأحكام القيمة على الروايات[67].

المثال الثالث: عند تفسير قوله تعالى: ﴿ **لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى**﴾[الأحزاب:٦٩]، **قال الزمخشري**[68] "وقيل: قرفوه بعيب في جسده من برص أو أدرة[69] فأطلعهم الله على أنه بريء منه[70]، وعند تفسير قوله تعالى: ﴿ **ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾[الكهف:١٠٤]، **قال الزمخشري**: "وعن أبي سعيد الخدري: يأتي ناس بأعمال يوم القيامة هي عندهم في العظم كجبال تهامة، فإذا وزنوها لم تزن شيئا[71]، لم يخرجهما ابن حجر، وقد وقفت على الكثير من مثلهما.

خلاصة القول: أنه و مع النظر إلى عظم الجهد الذي قام به ابن حجر في هذا التخريج، ألا أنه لم يستوعب الأحاديث والآثار التي في الكشاف- بالتخريج ولا بالحكم- وقد استدركت عليه مائة و أربعة و عشرين حديثا مرفوعا، وهو ما يقارب نصف ما خرجه، والذي بلغ ثلاثمائة وثمانية وتسعين حديثا، بين موقوف و مرفوع، وأما الآثار الموقوفة على الصحابة؛ فقد استدركت عليه مائتين و اثنين و سبعين أثرا، منها: مائة و تسعة و عشرون في أسباب النزول، وأما الباقي؛ ففي التفسير وغيره، نسبها إلى ثلاثة و ثلاثين صحابيا، منها: مائة و ثمانية و خمسون أثرا عن ابن عباس وحده، والباقي عن اثنين و ثلاثيت صحابيا: الخلفاء الأربعة و ابن مسعود وابن عمر و عائشة و خالد ابن الوليد وعبدالله بن جحش، وغيرهم، على تفاوت في عدد المأثور عنهم، من أثر إلى ما يزيد على الثلاثين.

ومما تقدم بيانه في هذه الحواشي، فإنه لا يوجد منها حاشية إلا ولها من القدر أعلاه و مع ذلك، فلا تخلو حاشية من مقال، فمن خلال بيان مناهج المؤلفين، ولفت النظر إلى بعض الانتقادات التي ينبغي أن ينتبه لها، وينبه عليها، وتوضع الأمور في نصابها، ويقف الباحث على مواطن الحاجة و مواضع الخلل؛ نصحا لهذا التفسير، ولصاحبه، والله الهادي إلى سواء السبيل.

الخاتمة: وصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن شرح شواهد الكشاف اعتمد فيها اللاحق على السابق، وما زالت بحاجة إلى التنقيح، والوقوف على محل الاستشهاد، مع إقامة الدليل على موضعه من التفسير.
- أن الحواشي على الكشاف لا يغني بعضها عن بعض، وأكثر خلاف أربابها مع الزمخشري محل نظر، ويحتاج إلى منصف للحكم بينهم.
- أن انتقاد الزمخشري في بعض الجوانب اللغوية و البيانية كان من باب عدم أخذه بالأولى.
- أن خلاف أصحاب الحواشي مع الزمخشري لم يحملهم على إنكار الجميل، وأن انتقادهم إنما هو من باب النصيحة للتفسير و دراسيه.
- أن جميع هذه الحواشي لا تخلو حاشية من مقال، ولهذا فقد لفتت الدراسة النظر إليه.

التوصيات

أولا: أن تقوم كليات الشريعة بتدريس الحواشي في مادة مستقلة يطلع من خلالها طلبة الشريعة على مناهج مؤلفيها، ويتعلمون الطريق الأمثل للاستفادة منها.

ثانيا: استخلاص ما في تلك الحواشي من علوم خاصة بالتفسير، وتخليصها مما هو خارج عنه، ومن ثم جمعها في مؤلف مستقل.

ثالثا: الوقوف على الجوانب التي لم تعرج عليها تلك الحواشي، ليقوم أهل المعرفة بسد تلك الحاجة، كي يتفرغ الدارسون لأشياء أخرى، وبهذا تتكامل المعرفة، وتتحدد الأولويات.

رابعا: أن يتعود الدارسون في كتب التفسير على تقبل الرأي الآخر، ويتعودوا على تلمس الأعذار للعلماء ما وسعهم ذلك، وأن يحسنوا الأدب معهم، فإن الأيام دول، والكل راحل، ولا يبقى إلا الذكر الجميل.

هذا والله أعلم وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى أله و صحبه أجمعين و الحمد الله رب العالمين.

الهوامش

(1) المحبي، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، ٣١٧/٢-٣٢٢.

(2) الزركلي، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعمرين والمستشرقين، ط٥، ٥٩/٦؛ كحالة، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية،طذ،١٠٩/٩.

(3) قد يكون هذا الشرح هو الذي اشار إليه حاجي خليفة من غير نسبة لأحد بعينه(خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون،١٤٧٨/٢.

(4) أفندي، تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات، بهامش الكشاف(٥٤٤/٤).

(5) أفندي، تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات، بهامش الكشاف، ٣١٧/٤.

(6) يقول الزمخشري في سورة النساء: وقرئ ﴿ **ونَمْنَعْكُم**﴾ بالنصب إضمار أن، ثم ساق الشاهد(الكشاف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١/١٩٩٥م، ٥٦٦/١)، وفي سروة الأعراف قال: ﴿ **ويَذَرَكَ**﴾ عطف على ﴿ **لِيُفْسِدُوا**﴾؛ لأنه إذا تركهم و لم يمنعهم، وكان ذلك مؤديا إلى ما دعوه فسادا وإلى تركه و ترك آلهته، فكأنه تركهم لذلك. أو هو جواب للاستفهام بالواو كما يجاب بالفاء، نحو قول الحطيئة– ذكر الشاهد– وقال: والنصب بإضمار ‹‹أن›› تقديره: أيكون منك ترك موسى، ويكون تركه إياك وآلهتك (الكشاف، ١٧٣/٢، الومخشري، الكشاف، ط١، ١٥/١.

(7) هذا كلام الزمخشري، مع اختصار بسيط(الكشاف، ٧٥/٣–٧٦).

(8) أفندي، تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات، (الكشاف، ٥٦٤/٤–٥٦٥).

(9) الزركلي، الأعلام، ٣١٠/٦؛ كحاله، معجم المؤلفين، ٧٣/١١–٧٤.

(10) انظر: عليان، الإنصاف على شواهد الكشاف، مطبوع آخر تفسير الكشاف، ط١، ٢/٤، وانظر في الكشاف، ط١/١٩٩٥م، مقدمة شرح الشواهد بتصرف، ٤/١.

(11) انظر: عليان، المرجع السابق، بالجزء و الصفحة.

(12) انظر: المرجع السابق، ٤/ص٤–٥منه.

(13) انظر: المرجع السابق، ٤/ص١٣٦؛ ١٤٧منه.

(14) الكشاف، ١٥/١.

(15) انظر: النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، ٤٩/٧؛ الجارم، البلاغة الواضحة، ط٢١، عباس، فضل حسن، البلاغة فنونها وأفنانها علم البيان و البديع، ط٨، ص١٦٦–٢١٧؛ سقال، ديزيرة، علم البيان بين النظرية و الأصول، طذ،ص١٦١–١٦٤؛ عبد القادر، البلاغة العربية: سلسلة معالم اللغة العربية الفصحى"الاستعارة"، ٦/١١–١٠.

(16) لم تذكر له ترجمة في معاجم الشعراء.

(17) الكشاف، ٣٠٧/٣.

(18) أفندي ، تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات، (٥٤٥/٤).

(19) انظر: البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين و المصنفين، ط١.

(20) الزركلي، الأعلام، ٢٢٠/١، كحالة، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، ط١، ١٦١/٢–١٦٢.

(21) انظر: الانتصاف، حاشية الكشاف، ٦٤/١–٦٥.

(22) خليفة،كشف الظنون، ١٤٧٧/٢.

(23) خليفة،كشف الظنون، ١٤٧٧/٢.

(24) الغامدي، المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المنير(عرض ونقد)، في مجلدين، ط١.

(25) الزمخشري، الكشاف، ٦٨٠/١.

(26) الزمخشري، الكشاف، ٦٠٤/١.

(27) الزمخشري، الكشاف، ٥٢٨/١، ٥٣١.

(28) الزمخشري، الكشاف،٥٧٥/١، ٥٩٨.

(29) الزمخشري، الكشاف، ٦٨١/١.

(30) الزمخشري، الكشاف، ٥٢٤/١، ٥٢٦، ٦١٨–٦١٩.

(31) انظر مثلا: الكشاف، ٦١٩/١، ٣٧؛ ٣٢١/٢.

(32) انظر: الزمخشري، الكشاف، ٥٢٤/١، ٥٢٦، ٦١٨–٦١٩.

(33) الكشاف، ٦٤/١–٦٥.

(34) الكشاف، ٥٥٠/٣.

(35) الكشاف، ٣٥٦/١.

(36) الكشاف، ٣٥٧/١.

(37) الكشاف، ٥٥٠/٣.

(38) انظر: الكشاف، ٥٩٤/١.

(39) الكشاف، ٣/١.

(40) تقدم الحديث على نوذج منها عندحاشية ابن المنير، ولمزيد من التفاصيل لعقائد المعتزلة ينظر: الشهرستاني، الفصل في الملل و الأهواء والنحل، ط١، ٤١/١-٤٨؛ ابن تيمية، بيان تلبس الجهمية في تأسيس بدع الكلامية، ط١، ٤٦٦/١ وما بعدها.

(41) الجوهري، الصحاح، ط١.

(42) الكشاف، ١٤٢/١، وانظر: ٦١٢/١، ٣٣٠/٢.

(43) الكشاف، الانصاف، ١٤٤/١؛ ١٤٦/٢-١٥٠.

(44) الكشاف، حاشية عليان، ٦١١/١.

(45) الكشاف، حاشية عليان، ٦٦٦/١.

(46) الكشاف، ٦٢٥/١.

(47)الكاشف،٦٠٥/١.

(48) انظر: النسفي، مدراك التنزيل وحقائق التأويل، ط١، ٣٨٤/١؛ الألوسي، روح المعاني، ط، ٩٧/٦.

(49) الكشاف، ٦٣٢/١.

(50) أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ط١، ٥١/٣.

(51) ابن كثير، البداية و النهاية، ط١، ٢٣٧/٦.

(52) انظر ترجمته بإسهاب: الزاهدي، حافظ ثنا الله، توجيه القارئ إلى القواعد و الفوائد الأصولية و الحديثية و الإسنادية في فتح الباري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١/١٩٩٣م، ص١٨-٣١.

(53) الزيعلي الحنفي(ت٧٦٢هـ)، له كتاب نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية (انظر: العسقلاني، ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ٣٠٨/٢؛ الزركلي، الأعلام، /١٤٧).

(54) الكشاف، ٥/١.

(55) العسقلاني، الكاف الشاف في تخريد أحاديث الكشاف، مطبوع في آخر تفسير الكشاف،ط١، ص١٩٠/٢.

(56) الكشاف، ١٣٩/١.

(57) الكشاف، ١٣٩/١.

(58) أبو دواد، سنن أبي داود،كتاب الأدب، باب ما جاء في المتشدق في الكلام، ح٥٠٠٦، ٧٢٠/٢.

(59) الكشاف، ١٥٣/١.

(60) الكشاف، ١٥٣/١.

(61) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب مايكره من كثرة السؤال وتكلف مالا ينبغي، حديث٧٢٨٩، فتح الباري، ١٩٢/١٥؛ صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب توقيه وترك إكثار سؤاله، حديث٢٣٥٨، ١٠٩/١٥.

(62) العسقلاني، فتح الباري، كتاب الطلاق، باب اللعان ومن طلق بعد اللعان، حديث٥٣٠٨، ٥٥٩/١٠؛ كتاب الأدب، باب عقوق الوالدين من الكبائر، حديث٥٩٧٥،، ١٢/١٢.

(63) الكشاف، ١٥٢/١.

(64) الكشاف، ١٥٢/١.

(65) الطبراني، المعجم الكبير، حديث١٠٦١٢، تحقيق: السلفي، حمدي بن عبد المجيد، ط١٩٨٣/٢م، ٢٦٣/١٠.

(66) الهيثمي، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ط١، حديث٨٦٢٦، ١٦٦/٥.

(67) الزمخشري، الكشاف، ط١.
(68) الكشاف، ٥٤٥/٣.
(69) هو المنتفخ الخصية (ابن منظور، لسان العرب، ط١، مادة: أدر).
(70) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب من اغتسل عريانا، حديث٢٧٨، فتح الباري، ٥١٢/١؛ القشيري، مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ) صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الحيض، باب جواز الاغتسال عريانا في الخلوة، حديث٥١٣، ٣٢/٤.
(71) الكشاف، ٧٢٠/٢، وهذه الرواية ليست في شيء من كتب السنة، إنما ذكرت في تفسير البغوي، البغوي، معالم التنزيل، ط٤، ٢١١/٥.

المصادر و المراجع

ابن تيمية، أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني، بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، تحقيق: قاسم، محمد بن عبد الرحمن، مكتبة الحكومة، مكة المكرمة، السعودية، ط١٣٩٢/١.

ابن حزم، على بن أحمد بن حزم الندلسي(ت٤٥٦هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط١٤٠٤/١هـ.

ابن حزم، الفصل في الملل و الأهواء و النحل، تحقيق: محمد إبراهيم عميرة، ١٩٨٥م، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١.

ابن كثير، إسماعيل بن كثير القرشي(٧٧٤هـ)، البداية و النهاية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١٩٩٤/١م.

ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط١٩٩٦/١م.

أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي(٩٨٢هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار الكتب العلمية، ببيروت، لبنان، ط١٩٩٩/١م.

أبو حاتم السجستاني، المعمرون و الوصايا، المكتبة الشاملة. الألوسي، محمود(ت١٢٧٠هـ)، روح المعاني، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١٩٩٧/١م.

البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين أسماء المؤلفين و المصنفين، وكالة المعارف الجليلة، استنابول، تركيا، ط/١٩٥٥م.

البغوي، الحسن بن مسعود(ت٥١٦هـ) معالم التنزيل، تحقيق: محمد عبدالله، الحرش، سليمان مسلم، ١٩٩٧، دار طيبة، الرياض، ط٤.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة(ت٢٧٩هـ) سنن الترمذي، دار الفكر، بيروت، ط١٩٩٤/١م.

الجارم، علي، ومصطفى أمين، ١٩٦٩م، البلاغة الواضحة، دار المعارف، لبنان، ط٢١.

الجوهري، إسماعيل بن حماد(ت٣٩٣هـ)، الصحاح، تحقيق: إميل بديع و طريفي، نبيل، ١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١.

الخليفة، حاجي مصطفى بن عبد الله القسطنطيني، كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط/ ١٩٩٢م.

الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ) تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١٣٧٤/١هـ.

الرماني، علي بن عيسى (ت٣٨٦هـ)، النكت في إعجاز القرآن، ضمن ثلاث رسائل في الإعجاز، تحقيق: محمد، خلف الله، ومحمد زغلول، ١٩٨٦م، دار المعارف، مصر،ط٢.

الزاهدي، حافظ ثنا الله، توجيه القارئ إلى القواعد والفوائد الأصولية، والحديثية، الإسنادية في فتح الباري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١٩٩٣/١م، ص١٨-٣١.

الزركشي، محمد بن بهادر بن عبدالله(ت٧٩٤هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢٠٠٠/١م.

الزركلي، خير الدين، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين، والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط١٩٨٠/٥.

الزمخشري، محمود بن عمر(ت٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل و عيون الأقاويل في وجود التأويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١٩٩٥/١م، الكشاف، دار الفكر، دط.دت، الكشاف، دار الكتب العلمية، دط.دت، الكشاف، مطبعة العبيكان، ط١٤١٨/١هـ-١٩٩٨م، تحقيق و تعليق و دراسة عادل أحمد، عبد الموجود.

السجستاني، أبو داود، سليمان بن الأشعت السجستاني(ت٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط١٩٨٨/١م.

سقال، ديزيرة، ١٩٩٧م، علم البيان بين النظرية و الأصول، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١.

الشيباني، أحمد بن حنبل، المسند، مذيل بأحكام شعيب الأرنؤوط، مؤسسة قرطبة، القاهرة.

الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق: السلفي، حمدي بن عبد الحميد، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، العراق، ط١٩٨٣/٢م.

عباس، فضل حسن، ٢٠٠٣، البلاغة فنونها و أفنانها علم البيان و البديع، دار الفرقان، عمان، الأردن، ط٨.

العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر(ت٨٥٢هـ)، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز، ابن باز، ١٩٩٣، دار الكتب العلمي، بيروت، لبنان، ط١.

شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبدالعزيز، ابن باز، ١٩٩٣، دار الكتب العلمي، بيروت، لبنان، ط١.

العسقلاني، ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، المكتبة الشاملة.

العسكري، الصناعتين الكتابة و الشعر، تحقيق: مفيد، قميحة، ١٩٨٩م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢.

عياض، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: يحيى، إسماعيل، ٢٠٠٥م، دار الوفاء، القاهرة، مصر،ط٣.

الغامدي، صالح بن غرم الله، ١٩٩٨م، المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المنير(عرض ونقد)، في مجلدين، دار الأندلس، حائل، السعودية، ط١.

الغزالي، المنخول منتعليقات الأصول، تحقيق: محمد حسن، هيتو، ١٩٩٨، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط٣.

القشيري، مسلم بن الحجاج(ت٢٦١هـ) صحيح مسلم بشرح النووي، محي الدين ابي زكريا يحيى بن شرف(ت٦٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط١٩٨٧/١م.

القيرواني، ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: عبد الحميد، محيي الدين، ١٩٣٤م، مطبعة مصطفى الباب الحلبي، القاهرة، مصر، ط١.

كحالة، عمر رضا، ١٩٦١م، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، مطبعة الترقي، دمشق، سوريا، ط١.

المحبي، محمد أمين بن فضل الله الحموي(ت١١١١هـ)، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، بيروت، لبنان، دط/دت.

النسفي، عبدالله بن أحمد بن محمود(ت٧١٠هـ)، مدارك التنزيل و حقائق التأويل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١٩٩٥/١م.

النويري، أحمد بن عبد الوهاب(ت٧٣٣هـ)، نهاية الأرب في فنون الأدب، مطابع كوستا توماس و شركاه، القاهرة، مصر، دط.دت، ٤٩/٧.

الهيثمي، علي بن أبي بكر(٨٠٧هـ)، مجمع الزوائد و منبع الفوائد، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١٩٩٢/١.

Interpretation of Marginal Annotations of Al-Kashaf, "Comparative Methodical Study"

Mohammed Mjalli Ahmed Rababah *

ABSTRACT

The research aimed at studying the printed expLanations of the interpretations of Al-Kashaf, which specialized in its several aspects. The research computed and studied them successively and attracted attention to lacking points in some of them. The study started with explanations which explained Al-Kashaf interpretations which are two: the first which for Mohaib Al-Deen Afandi and the second for Mohammad Olayan Al-Marzoqi. Also, the study defined these two interpretations and the reason of writing them, desecribed each one with displaying the methods by using examples and analysis, comparing between them, and following up with footnotes which dealt with the interpretation, ideology, including eloquence, language. syntax, strange words, and the footnotes which interpreted the novels and traditions. The study purposed to clarify the importance of these studies in providing interpretation library with useful subjects which may be omitted by researchers.

Keywords: Holy Quran interpretation, Explainers' Methods, Interpretation Explanation, Hadith Shareef Exposition.

* Faculty of Shari'ah, University of Jordan. Received on 4/5/2009 and Accepted for Publication on 22/2/2010.